



راكاڻ النصف



قيصل الكندري



م. عادل الخرافي



د. عبدالله الطريجي



د. يوسف الزلزلة



د. علي العمير

مطالب بمشاركة واسعة في العرس الديمقراطي

# 71 مرشحاً حصيلة اليوم الأول لفتح باب الترشح وغياب العنصر النسائي



د. عبدالكريم الكندري



مرزوق الحبيبي



أحمد المليفي



سيف العازمي



عبدالله المعيوف



جمال العمر

خذلان للشعب الكويتي. وأضاف: سأكون خير مدافع وشرسا في الذود عن حقوق المواطنين واعتقد ان المرحلة المقبلة صعبة، وأتمنى ان يكون المجلس المقبل ممثلا للشعب ويدافع عنه ويراعي الظروف المعيشية للمواطنين. وزاد: أقول للخبراء الدستوريين الذين قالوا انه غير مقبول ترشحي، أريد مادة واحدة تمنع ترشحي، وحسب المادة 7 من الدستور فإن جميعنا سواسية. وأضاف: أنا دفعت الفمن نتيجة ترشحي للبرلمان ومنها سحب جواز الخاص وسحبت مخصصاتي المالية ومنعت من دخول قاعة التشريعات وغيرها من الأمور ولكن أنا من الشعب ومن المواطنين، وبين ان شعاره محاربة الفساد والمحافظة على مكتسبات الشعب، مؤكدا انه يمثل جميع فئات الشعب الكويتي وليس مجموعة معينة فقط.

من ناحيته، قال مرشح الدائرة الأولى علي العلي: بعدما شعرنا كمواطنين بحالة استياء من قبل المواطنين عرفنا انه من الواجب علينا تقديم ترشحنا خصوصا اننا أمام وزراء وحكومة أداؤهم سيئ، ولذلك يجب ان يكون المجلس المقبل قويا قادرا على مواجهة القرارات الحكومية. وأضاف: نسعى الحكومة تتحدث عن العجز والسؤال هو: أين ذهبت أموال الشعب، مشيرا الى ان البديل الاستراتيجي هو خصم لحكافة المواطنين وهذا غير مقبول، وتابع قائلا: أعاهد الشعب الكويتي بان اتقدم بقانون الذمة المالية من أول يوم ادخل الى البرلمان ككاتب لنعرف أرصدة النواب والوزراء.

وقال الكندري ان صاحب السمو الامير قام بحل مجلس الامة واحال الامر الى الشعب مصدر السلطات. وقال نايف الحربي مرشح الدائرة الرابعة قدما ترشحنا اليوم (عند) ودعوا الله ان تكون عند حسن الظن للمواطنين وزيل الأخطاء التي قام بها المجلس السابق من زيادة الجزئين وغيرها من الامور السلبية. وأضاف: سيكون المجلس

الكويتي بالحياة بعد حل مجلس الأمة السابق، مشيرا ان تجسد صورها من خلال العمل النيابي. وقال المعيوف ان ما يفرحنا عودة من دعوا للمقاطعة للمشاركة من الانتخابات الماضية، داعيا الى ان الانتخابات المقبلة، وهذا يؤكد اننا كنا على صواب في النظر لمصلحة البلد، وأشار إلى ان القضية الرياضية من اهم القضايا للمجلس المقبل، مشيرا إلى اننا سندفع نحو تخصصه الرياضية. بدوره، أكد مرشح الدائرة الأولى حسين الحريتي ان خوض الانتخابات أمر مهم في الوقت الحالي للكويت وأهلها، خاصة بعدما شهد المجلس السابق كثيرا من القوانين التي صدرت ولم تأخذ حقيها في البحث والمناقشة وهذا أمر غير مرغوب فيه. وأضاف الحريتي ان ما ينقص المجلس المنحل كثير من الأمور أهمها عدم وجود نواب من ذوي الخبرة والحكمة السياسية، متمنيا ان يكون المجلس الجديد مختلفا عن سابقه وان يوقف الجميع لمصلحة الكويت.

وطالب الحريتي الحكومة الجديدة بالالتزام بالقوانين وتنفيذها وان تكرم مبدأ التعاون بين السلطين، متمنيا ان تلبس الحكومة الجديدة متطلبات المواطن الكويتي وان تسير بالكويت وأهلها إلى الأمان. ودعا المرشح عن الدائرة الثالثة جمال العمر المشاركون في العملية الانتخابية ترشحا أو انتخابا إلى تحمل المسؤولية الوطنية عبر المشاركة الفاعلة والإدلاء برأيهم في صناديق الاقتراع، وأشار العمر إلى أن الظروف الدقيقة والحساسة التي تمر بها البلاد تحلها بالحوار والتفاهة، وما ذكر في مرسوم الحل يجعلنا أمام قناعة تحمل هذه المسؤولية السياسية، ورأى العمر أن مجلس 2013 له سلبياته وإيجابياته ومنها التوصل إلى قناعة سياسية بعد مرحلة الإنجاز وفي ظل الظروف التي ذكرتها، بان تكون هناك انتخابات مبكرة، الأمر الذي يسجل للمجلس في أن يشرك الجميع بتحمل المسؤولية كاستفتاء شعبي لأجل الكويت.

من جهته، قال الشيخ مالك حمود الصباح مرشح الدائرة الخامسة ان سبب ترشحي هو خدمة المجتمع والحرص والنزود عن المكتسبات الشعبية خصوصا ان البلد يمر بظروف أمنية وكان هناك

الباقي أكثر. وأضاف ان التحديات كثيرة في المرحلة المقبلة وكل ما قام به المجلس السابق من قوانين وأمور تتعلق بقضايا الوطن المهمة والملحة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي مستحقة في المجلس ان تتم متابعتها وتنفيذها على أرض الواقع للوصول إلى ما يريده الشعب الكويتي في ظل التحديات الإقليمية والداخلية. قال مرشح الدائرة الثالثة هشام الصالح: حل مجلس الأمة قرار حكيم من سمو الامير وكان المفروض العودة للشعب، مشيرا الى ان مجلس الأمة ذو قرارات غير مقبولة ومنها شطب الاستجوابات التي تعتبر سنة غير حميدة. وأضاف: من القصور التي وقع فيها المجلس عدم صدور اللوائح التنفيذية لكثير من القوانين وبرزها قانون مكافحة الفساد، وهناك أخطاء في قانون الإعلام الإلكتروني فمن غير المقبول زج الشباب في السجون.

وتابع قائلا: لا يجوز الرجعية في قوانين الجزاء، وبيان الداخلية بحسب ان يكون فوريا والدستور يمنع الحرمان الأبدي. وأشار الى اننا نتمنى منع خطر في الكويت وهو المساس بحبيب المواطن، وفيما سميت بوثيقة الإصلاح الاقتصادي، فهي اعتداء على جيوب المواطنين، داعيا الجميع الى الاختيار الصحيح في صناديق الاقتراع. وقال مرشح الدائرة الثانية خالد العنزي: من غير المقبول وقوفنا في الشمس اليوم، وكان من المفترض ان يكون التنظيم أفضل من ذلك بكثير، والآن لدينا قانون الوثائية المريب وهو قانون مشوه وبصمة عار على جيب الحكومة والمجلس إلى يوم الدين.

وتابع: ولله الحمد قبل يومين أقرت المحكمة الدستورية طعني على قانون الوثائية المريب وقبلته من حيث الشكل وحددت له جلسة بتاريخ 21 ديسمبر للدفع بهذا القانون، وهناك قوانين كثيرة معيبة مثل قانون سحب الجنسية وهو قانون يطعن بالمواطنة. من جانبه، قال مرشح الدائرة الخامسة عبدالله التميمي: عادت الأجواء الديموقراطية وأجواء الانتخابات ونسال الله العلي القدير أن يوفقنا لخدمة الكويت وأهلها، وإكمال المسيرة التي قمنا بها، وان كنا قد حققنا شيئا يسير فإن

الفرق سليمان الفهد خلال جولة تفقدية في الإدارة العامة للانتخابات

أصدر وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد قرارا تضمن في مادته الأولى: يكلف رؤساء المخافر المبينة بعد تلقي طلبات الترشح لعضوية مجلس الأمة كل في الدائرة المبينة قرين اسمه على النحو التالي: الأولى - رئيس مخفر الدعية - مقدم فلاح طامي العجمي. الثانية - رئيس مخفر الشامية - نقيب بدر عبدالله الكندري. الثالثة - رئيس مخفر كيفان - مقدم محمد لافي الناصر. الرابعة - رئيس مخفر العمرية - رائد غريب رحيل المهدي

أصدر وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد قرارا تضمن في مادته الأولى: يكلف رؤساء المخافر المبينة بعد تلقي طلبات الترشح لعضوية مجلس الأمة كل في الدائرة المبينة قرين اسمه على النحو التالي: الأولى - رئيس مخفر الدعية - مقدم فلاح طامي العجمي. الثانية - رئيس مخفر الشامية - نقيب بدر عبدالله الكندري. الثالثة - رئيس مخفر كيفان - مقدم محمد لافي الناصر. الرابعة - رئيس مخفر العمرية - رائد غريب رحيل المهدي

السابق ومواجهة ما يدعى بالإصلاح الاقتصادي وهو بيع البلد. وقال الكندري أتوقع مشاركة أعلى في هذه الانتخابات داعيا الى ان تكون أكبر ونتمنى ان تنتهي المقاطعة، وأضاف: أتمنى ألا يكون رئيس مجلس الأمة القادم كالسابق وستنصدي لأي رئيس مجلس أمة يكون مع الحكومة ضد الشعب. قال مرشح الدائرة الأولى أحمد المليفي بعد تسجيل الترشح رسميا تنطلق حملتنا الانتخابية تحت شعار «الكويت إلى أين؟»، متسائلا: هذا السؤال ليس سؤالا لا نعرف الإجابة عنه بل هو صرخة لإحياء ضمير الحي في الشعب الكويتي. وأضاف المليفي: سنحاول ان نعيد الماضي الجميل ونحقق الحاضر والمستقبل لهذا الوطن، واليوم نحن نعيش في وضع يعرف

تقدم صباح أمس 71 مرشحا في اليوم الأول لفتح باب الترشح لانتخابات مجلس الأمة 2016 ليس من بينهم امرأة، توزعوا على الدوائر الخمس، حيث بلغ عدد المرشحين 11 مرشحا في الدائرة الأولى، وبلغ عدد المرشحين في الدائرة الثانية 11 مرشحا، فيما بلغ عدد المرشحين في الدائرة الثالثة 18 مرشحا، وبلغ عدد المرشحين في الدائرة الرابعة 15 مرشحا، وفي الدائرة الخامسة قدم 16 مرشحا أوراق ترشحهم، وبذلك يكون عدد المرشحين في اليوم الأول لفتح باب الترشح 71 مرشحا ليس من بينهم امرأة. وقام وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد بتفقد إدارة الانتخابات، حيث أطلع على سير عملية الترشح، كما تواجد الوكيل المساعد للشؤون القانونية والبحث والتخطيط بوزارة الداخلية الشيخ محمد اليوسف الصباح، وكذلك العميد عادل الحشاش مدير الإعلام الأمني والعلاقات العامة بوزارة الداخلية.

في البداية، قال مرشح الدائرة الرابعة هشام الصليبي إن من أولويات برنامجه الانتخابي المحافظة على المكتسبات الشعبية ودعم القضايا الشعبية والمساهمة في إيصال حقوق أبناء الكويتيات. وشدد الصليبي على رفضه المساس بحبيب المواطن، مبينا ان قضية الجزئين مهمة وأنه سيقف في وجه أي توجه لمس جيب المواطن.

ومن جانبه، أكد مرشح الدائرة الثانية د.عبدالكريم الكندري ان المجلس الجديد أمام تحديات كبيرة أهمها نفس القوانين السيئة التي نتجت عن السابق. وقال الكندري أشرنا بالسابق في الاستقالة اننا نشرك في الانتخابات ولله الحمد الدعوات تزداد بالمشاركة وكل من يجد نفسه قادرا على الدفاع عن مصالح الشعب فليترشح. وأضاف قائلا: إذا عادت نفس الوجوه التي المجلس نسال ماذا سيحدث في الكويت من مشكلة كبيرة أكثر من الوقت الحالي، مشيرا الى ان السياسي موجود وبطريقة مباشرة وطرق غير مباشرة، وهناك من يصل المال السياسي من أجل إيصال مرشحين باعينهم. وأكد الكندري ان تحديات المجلس المقبل كبيرة جدا وأهمها مواجهة القوانين السيئة التي أقرها المجلس

عبدالكريم الكندري: المجلس الجديد أمام تحديات

أحمد المليفي: سنحاول أن نعيد الماضي الجميل

عبدالله المعيوف: التميمي: قوانين المجلس السابق جميعها مستحقة

## الفريق الفهد يصدر قراراً بشأن تلقي طلبات الترشح لعضوية مجلس الأمة

أصدر وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد قرارا تضمن في مادته الأولى: يكلف رؤساء المخافر المبينة بعد تلقي طلبات الترشح لعضوية مجلس الأمة كل في الدائرة المبينة قرين اسمه على النحو التالي: الأولى - رئيس مخفر الدعية - مقدم فلاح طامي العجمي. الثانية - رئيس مخفر الشامية - نقيب بدر عبدالله الكندري. الثالثة - رئيس مخفر كيفان - مقدم محمد لافي الناصر. الرابعة - رئيس مخفر العمرية - رائد غريب رحيل المهدي

السابق ومواجهة ما يدعى بالإصلاح الاقتصادي وهو بيع البلد. وقال الكندري أتوقع مشاركة أعلى في هذه الانتخابات داعيا الى ان تكون أكبر ونتمنى ان تنتهي المقاطعة، وأضاف: أتمنى ألا يكون رئيس مجلس الأمة القادم كالسابق وستنصدي لأي رئيس مجلس أمة يكون مع الحكومة ضد الشعب. قال مرشح الدائرة الأولى أحمد المليفي بعد تسجيل الترشح رسميا تنطلق حملتنا الانتخابية تحت شعار «الكويت إلى أين؟»، متسائلا: هذا السؤال ليس سؤالا لا نعرف الإجابة عنه بل هو صرخة لإحياء ضمير الحي في الشعب الكويتي. وأضاف المليفي: سنحاول ان نعيد الماضي الجميل ونحقق الحاضر والمستقبل لهذا الوطن، واليوم نحن نعيش في وضع يعرف

عبدالله المعيوف: التميمي: قوانين المجلس السابق جميعها مستحقة

عبدالله المعيوف: التميمي: قوانين المجلس السابق جميعها مستحقة

عبدالله المعيوف: التميمي: قوانين المجلس السابق جميعها مستحقة



222 72 830 - 222 72 857  
majlisalomma@alanba.com.kw

فاكس  
• للتواصل: إيميل

أمة  
2016



سعدون حماد



عبدالله التميمي



يعقوب الصانع



روضان الروضان



عيسى الكندري



فيصل الدويسان

راكان النصف: قاعة عبدالله السالم تحتاج إلى كتل سياسية ناضجة تقود العمل السياسي

## العمير: عودة المقاطعين أمر إيجابي والمنصب الوزاري ليس محظوراً



عدنان المطوع



م. أحمد الحماد



حسين الحريري



يوسف الفضالة



د. فهد الخنة



عبدالله الكندري

خصوصاً أننا نمر بمرحلة تاريخية وعلى الجميع ان يتقن الله في اختياراته. وتابع: انا كنت مع المقاطعة الاولى انطلاقاً من عدم احقية الحكومة في اصدار مرسوم كهذا، لكن بعد حكم المحكمة الدستورية اختلفت الامور، والآن ادعو الجميع للمشاركة ويبقى القرار للتأخيرين. ولفت الى ان المرحلة المقبلة تتطلب قيام المؤسسات الدستورية بدورها الحقيقي ويجب ان يكون كل من الحكومة والمجلس لديهما القدرة على النهوض بالبلد بشكل حقيقي.

بدوره، بين مرشح الدائرة الثالثة د.علي العمير ان المرحلة المقبلة تحمل تحديات ونص عليها مرسوم الحل وهذا الامر له انعكاسات على بلدنا والمرحلة المقبلة لا تتفصل عن المرحلة السابقة ونسال الله ان يوفق من يأخذ على اكتافه مصلحة البلد العليا ورض الصف لمواجهة كل التحديات.

واضاف: لا شك ان المنصب الوزاري ليس محظوراً ولكن سنقيم الوضع فيما بعد ودخول الحكومة من عدمه وهناك معطيات جديدة في الانتخابات وعودة المقاطعين امر ايجابي وتنمى التوفيق بمن لديه القدرة على العطاء والانجاز.

وتابع د.العمير: بعد ان استقلت من منصبه الوزاري، وبعد الاستشارة والاستشارة، عزمتم على الترشح لخوض هذه الانتخابات من اجل مصلحة البلد والمواطنين، وأنبه الجميع الى ان المرحلة المقبلة هي امتداد للتحديات السابقة، واليوم يختلف عن الامس، فهناك من يترقب بنا، لذلك يجب اختيار الافضل والذي ينجح لهذا الوطن والتجمع السلفي من قواعداً التي تستند اليها في خوض هذه الانتخابات.

واكد د.العمير ان مرسوم الصوت الواحد دستوري.

**مالك الحمود الصباح: ترشحت للذود عن المكتسبات الشعبية**

**عيسى الكندري: صاحب السمو أحال الأمر إلى الشعب**

**سعدون حماد: ضرورة تنوع مصادر الدخل لسد العجز**

**يعقوب الصانع: الشعب الكويتي لا يشترى بالمال**

**روضان الروضان: الانتخابات المقبلة ستكون مفصلية والتغيير سيكون 70٪**

**مرزوق الحبيني: أعاهد الشعب على إعادة الكويت كما كانت رائدة**

**فهد الخنة: المجلس السابق كان محل نقد ومعيب في دوره التشريعي والرقابي**

**فريق العمل: فرج ناصر سلطان العبدان تصوير قاسم باشا ريليش كومار زين غلام**

وردا على سؤال بشأن انتقاد أداء المجلس السابق قال النصف ان الحياة السياسية والديموقراطية في الكويت ليست حياة حزبية، والمجلس لا يسيطر عليه من قبل حزب اقلية وبالتالي لا يمكن تقييم أداء المجلس، بل نحن نتحدث عن أداء نائب وتشريعات يمكن ان نحاسب المجلس بناء عليها.

واضاف ان هذا المجلس قام بانجاز كثير من التشريعات مثل قانون البلدية والوكالات والشركات والإسكان وهذه قوانين ايجابية، لكن رغم ذلك لا يخلو الأمر من وجود قوانين سيئة مثل قانون عدم ترشح السمسرة، وبالتالي لا يمكن تقييم المجلس تشريعياً ولكن يتم تقييم القانون من حيث الدستورية وكذلك تقييم الاستجابات من حيث الاستحقاق من عدمه.

وقال: أنا شخصياً استجوبت وزير الصحة لإيماني بالعبث في العلاج في الخارج وتبيناً بوجود هذا العبث قبل ان تستفحل المشكلة، ولكن المجلس لم يقف وحول توجيهات صاحب السمو الامير للحكومة بشأن إعادة النظر في قانون البصمة الوراثية، قال النصف: قضية البصمة الوراثية منقولة أمام المحكمة الدستورية وهو أحد التشريعات التي تقدمت بها وأقرها المجلس، وان كان هناك أي شك في عدم دستورية هذا القانون فسيتم ابطاله عن طريق المحكمة والأطر القانونية المتعارف عليها.

وقال: لا شك اذا كانت هناك مطالب دستورية يجب ان يتم تعديلها، وهذا الأمر حالياً منظور أمام المحكمة الدستورية.

وقال مرشح الدائرة الثانية فهد الخنة: رشحت نفسي وأسأل الله التوفيق لخدمة اهل الكويت عامة لأننا لا نمثل دائرة وحسب بل نمثل كل مواطن في هذا البلد. وأضاف ان المجلس السابق محل نقد للجميع لأنه لم يقم بدوره التشريعي بشكل كامل ودوره الرقابي كان معيباً. ووصف قانون البصمة الوراثية الذي اقره المجلس بقانون العار وهمم الاستار، مبيناً انه في كبرى الدول لم يقموا بذلك وهو سابقة سيئة على مستوى العالم، والمجلس السابق اسوأ مجلس.

وطالب الناخبين بان يقوموا بدورهم وذلك من خلال اختيار المرشح القادر على تمثيلهم التمثيل الحقيقي،



الشيخ مالك الحمود يرفع جوازه بعد تسجيل ترشحه في إدارة الانتخابات

## الحشاش: إجراءات أمنية استثنائية لتأمين الانتخابات البرلمانية المقبلة

لاستبعاد الأشخاص الذين لا تطبق عليهم شروط الترشح وسنبلغ المرشح بذلك وسيكون آخر يوم هو 28 من الشهر الجاري. وإجراءتنا فيما يخص الانتخابات الفرعية لن نتهاون فيها وتم رصد العديد منها واتخاذ الاجراءات القانونية فيها وهناك عقوبات مالية تصل الى 5000 دينار واجراءات اخرى ضد من يقوم بهذه الامور غير القانونية.

عندما خضنا الانتخابات البرلمانية الماضية، وكان كلامنا في ذلك الوقت ان احكامنا لحكم المحكمة الدستورية وتكريس القضاء كمرجعية لا يمكننا إلا ان نشترك في الانتخابات. وأضاف في تصريح صحافي نسمع ان كثيراً من الكتل السياسية التي كانت مقاطعة في وقت سابق ستشارك في هذه الانتخابات، ولا شك ان هذا القرار مرحب به، خاصة ان قاعة عبدالله السالم تحتاج إلى وجود كتل سياسية ناضجة وواعية تقود العمل السياسي.

وتابع: جاء موقف هذه الكتل السياسية داعماً لموقفنا قبل 3 سنوات، ومن هذا المبني كنا نتحدث عن نفس القضية، وجاء ترشيحي كذلك استكمالاً لمشوارنا في القضية الإنسانية ومتابعة التوزيعات السنوية التي وعدت بها الحكومة واللجنة الإنسانية للمواطنين بواقع 12 ألف وحدة سكنية سنوياً. وزاد: ونأمل التوفيق لمن يحوز ثقة المواطنين في المستقبل والحظ الاوفر لمن لا يحالفه الحظ.

قال مدير ادارة الاعلام الامني بوزارة الداخلية العقيد عادل الحشاش ان وزارة الداخلية قامت بكافة الاجراءات والآن تضع اللمسات الاخيرة على الخطة الامنية لتأمين الانتخابات خصوصاً في ظل الظروف الإقليمية التي نمر بها علينا اتخاذ خطوات أمنية استثنائية.

واضاف من اليوم ستبدأ لجنة مختصة بالتحقيق في المعيار لاختيار ممثلي الشعب تحت قبة عبدالله السالم، داعياً الله ان يحسن النخبون اختياراتهم وان يضعوا مصلحة الكويت نصب اعينهم، مؤكداً ان على من يصل الى المجلس يكون هدفه خدمة الكويت، وان يكون مصلحاً واصلاحياً لكل المجتمع. وتابع: ان المسؤولية التاريخية اوجبت على العودة للمجلس وذلك لخدمة الكويت وتقديم كل ما فيه خير للبلد. وهذا، وقال فهد العجمي مرشح الدائرة الرابعة ترشحت بناء على رغبة ابناء الدائرة وساقدم اقتراحات مهمة في حال وصولي الى قاعة عبدالله السالم.

وفي رد على سؤال حول رايه في أداء السلطاتين قال: المجلس سيء والحكومة سيئة والوضع كان كله سيئاً، يجب ان العمل على تصحيحه من خلال العمل الجاد وتقديم اقتراحات اقتصادية تطويرية. من ناحيته، قال مرشح الدائرة الثانية ركان النصف قررت ترشحي لاستكمال مشوار بدأتاه في عام 2013

لوضع النقاط على الحروف. وتصحيح المسار التشريعي. وأضاف: تم تغيير المشهد السياسي من الأفضل الى الأسوأ خلال الفترة الماضية ولذلك يجب علينا العمل على تصحيح هذه الأخطاء بالعمل الجاد والتطوير المستمر وذلك بدعم الطاقات الشبابية.

بدوره، رد مرشح الدائرة الثالثة يعقوب الصانع على الاتهامات التي وجهت له بالقول: ان الصناديق هي التي ستقول كلمتها وان الشعب الكويتي لا يشترى بالمال ولا بالمعاملات وان الكويت اكبر بكثير من هذه الاتهامات الشخصية.

واضاف ان النصبحة التي أود أن اتكلم فيها وأوجهها للجميع هي ان تكون من مدرسة العمل التي اخرج ما يحتاجها الشعب الكويتي فيجب ان تتضافر وتوحد الجهود ونعمل، فالعمل هو الكلمة التي تعلو ولا يعلى عليها.

واضاف ان المجلس الحقيقي هو حضور اللجان وتقديم المقترحات بقوانين ومن يخالفه الحظ للوصول الى قبة عبدالله السالم يجب ان تكون عنده القدرة على العمل والابتعاد عن النقذ فقط، فالجميع يستطيع ان ينقد لكن رجال الدولة يجب ان يتمتعوا بسمات اخرى أكثر توازناً ويظهروا بصورة مختلفة.

وعن لائحة مكافحة الفساد قال انه خلال السنة اشهر السابقة وخلال فترة القانون تم تحويل اللائحة الى ادارة الفتوى والتشريع ومنها الى مجلس الوزراء ومسؤوليته انتهت عند نقل اللائحة الى القطاع المختص.

وقال ان الحكومة قال انها يجب ان تكون منصفين ويجب الا تركز على الانتقادات فحسب، فالحكومة لها وعليها ومن انجازاتها خلال السنوات الثلاث السابقة على سبيل المثال قانون مكافحة نهاية الخدمة وقانون المعاملات الالكترونية والطعن المباشر امام المحكمة الدستورية وتبسيط اجراءات وقوانين الشركات.

بدوره، وصف مرشح الدائرة الثالثة روضان الروضان هذه الانتخابات بأنها ستكون مفصلية، خاصة ان عدداً كبيراً من المرشحين سيشاركون في هذه الانتخابات، متمنياً احترام اختيار الناخب في ظل غضب الشارع من المجلس المنحل. وتوقع الروضان ان تصل نسبة التغيير في المجلس المقبل نحو 70٪.

المقبل مجلس انجاز قويا ويدافع عن الوطن والمواطن، مشيراً الى ان المرحلة المقبلة المزيد من الجهد الرقابي والتشريعي.

وقال مرشح الدائرة الثالثة سعدون حماد: نتمنى ان ينظر المجلس القادم في جميع القضايا العالقة والمجلس السابق وضع نصب عينيه القضية الاسكانية وخطى بها خطوات جيدة.

واضاف: المجلس المقبل مطالب بتحقيق انجاز بجميع القضايا، وأبرزها القضية الصحية وقضايا اخرى مثل التعليمية وتنوع المصادر والنظر في الاستثمارات الخارجية، متمنياً التوفيق للجميع بما فيه خير البلد.

وطالب العتوبي بتتبع مصادر الدخل خاصة ان اسعار البترول دائماً متقلبة حيث وصلت الى 30 دولاراً، موضحة ان استثماراتها 160 ملياراً، مطالباً المجلس القادم بان يهتم بالاستثمارات الخارجية ويجب ان تدار بشكل صحيح كذلك يجب ان يكون هناك مرادف للدخل.

وقال العتيبي ان الانتخابات بين المرشحين ستكون نزوية.

وأوضح أننا نحترم نزول جميع التيارات السياسية للانتخابات، حيث أننا بلد ديموقراطي لاسمياً انما جميعاً متفائلون بالمرحلة القادمة، موضحة ان مخرجات الصوت الواحد اتضحت رؤيتها في المجلس السابق.

وبين مرشح الدائرة الثالثة مهلهل خالد المصنف انه يخوض انتخابات مجلس الامة بعد مرسوم الحل وما تضمنته من تحديات أصعب تستوجب العودة الى الشعب. وأضاف ان من اسباب حل المجلس ضرورة وحدة الصف والصف الداخلي وهذا يقع على السلطات السياسية لتحقيقه ويجب ان تكون عوامل للبناء لا الهدم.

وطالب المصنف بالعمل على تحقيق الإصلاحات السياسية التي تنهض بمستوى الحياة، والشعب الكويتي واجه تحديات بالاسبق وكان على قدر المسؤولية ولا بد من تفعيل دور المؤسسات الرقابية وتطويرها لتكون قادرة على ردع الفساد.

وقال يوسف الفضالة مرشح الدائرة الثالثة انه ايماناً منا بالصور البرلماني الحاصل في الفترة الماضية تفعيل دور المؤسسات الرقابية تغيير اخطاء المجلس السابق قررنا خوض الانتخابات